

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاوي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم التجارية - تخصص: بنوك وأعمال

بغنوان:

أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

تحت اشراف الأستاذ:

بن حاسين بن عمر

إعداد الطالبة:

• بوعزة حسنية

أعضاء لجنة المناقشة:

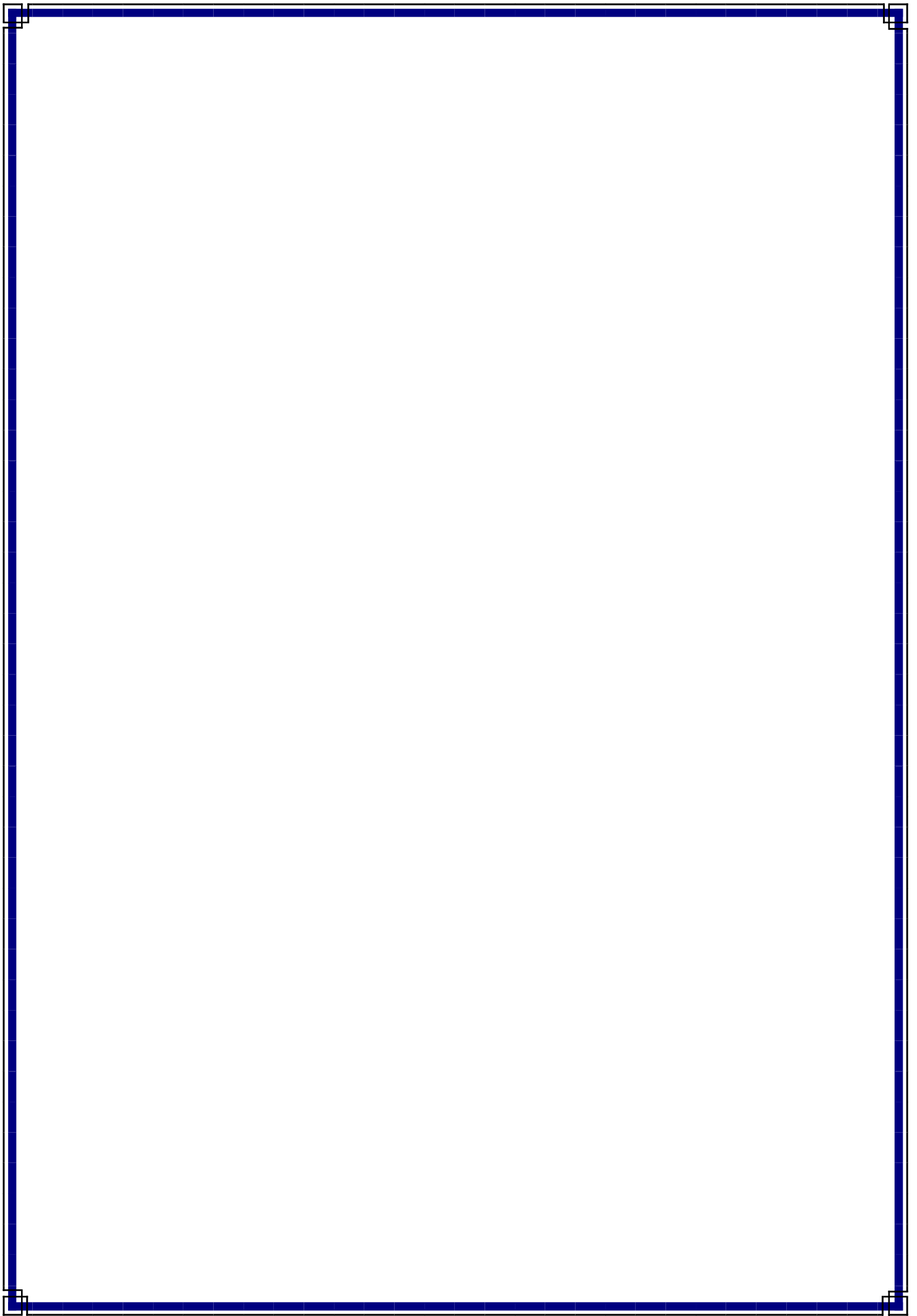
الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية (2015/2014)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا والذي بنعمته تتم الصالحات.

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو

كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من

الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا} الإسراء {32-33}

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أئمتنا ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله
لي...

اللذان سمرنا وتعبنا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد...

وإلى أفراد أسرتي : سدي في الدنيا و الذين لا أحصي لهم فضل...

وإلى كل طلبة الماستر بتخصصاتهم ، خاصة طلبة تخصص بنوك وأعمال.

إلى كل من امتدته يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل

استهبة

كلمة الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.
من لا يشكر الله لا يَشْكُرِ الناس، الشكر لله أولا وأخيرا.
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري الخالص لأستاذي المشرف
بلحسين بن عمر حفظه الله وأطال في عمره و على المجهودات التي بذلتها في إتمام
هذا العمل والأستاذة نزعى فاطيمة... في توجيه لإنجاز هذا العمل.
فجزاكم الله عني الخير كله.
الشكر أيضا للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة .
كما أتقدم بشكري إلى كل من قدم لي مساعدة ووفر لي وقتا وقاسمني جهدا.
وإلى من رقت أنامله هذا العمل حتى اكتمل في صورته النهائية.

ألفه ألفه شكر

الملخص

موضوع هذه الورقة البحثية يتمثل في دراسة نظرية وتطبيقية تم من خلالها التطرق إلى الأسس النظرية لسياسة التحرير المالي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لهذه السياسة على تطور النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر في وجود شروط التطور المالي ، وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية باستعمال.... للفترة الممتدة بين 1970-2013، حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشر التحرير المالي الداخلي. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في سنة 1990، لم يكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة بعد سنة 1990، ولم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المصرفية الجزائرية في الرفع من تعبئة الموارد المالية. أما التحسن حاصل في المؤشر المالي ومعدلات النمو الاقتصادي للسنوات الأخيرة ، فهو يعود بالأساس إلى عوامل آخري كارتفاع أسعار المحروقات ، كم تم التوصل كذلك من خلال هذه الدراسة إلى أن نجاح سياسة تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي الذي يسمح بدفع النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو بحاجة لمزيد من الوقت والإصلاحات.

Résumé

فهرس المحتويات

-	الإهداء
-	شكر وتقدير
	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة المصطلحات
أ-ج	المقدمة العامة
-	الفصل الأول: مفاهيم ونظريات عن النمو الاقتصادي
01	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
02	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات
05	المطلب الثاني: : قياس وتقدير النمو الاقتصادي
08	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
10	المطلب الرابع: : فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

11	المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
12	المطلب الأول: نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723-1790).
13	المطلب الثاني: نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1772-1823)
14	المطلب الثالث: نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834)
15	المطلب الرابع: : نظرية Marx في النمو الاقتصادي (1717-1783)
16	المبحث الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي
16	المطلب الأول: نموذج Harrod_Domar في النمو الاقتصادي
20	المطلب الثاني: : نموذج Robert solow في النمو الاقتصادي
27	المطلب الثالث: نموذج Ramsey في النمو الاقتصادي
28	المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي
28	المطلب الأول: نموذج Lucas
29	المطلب الثاني: : نموذج Paul Romer
30	المطلب الثالث: نموذج Rebert Barro (199)
32	المطلب الرابع: نموذج Helpman_Crossman
34	خلاصة الفصل الأول
-	الفصل الثاني: الأسس النظرية للتحرير المالي
35	تمهيد الفصل
36	المبحث الأول: النظام المالي وسياسة الكبح المالي

36	المطلب الأول: مفهوم النظام المالي وخدماته
39	المطلب الثاني: علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي
44	المطلب الثالث: سياسة الكبح المالي
54	المبحث الثاني: سياسة التحرير المالي
54	المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي ونشأته وتجارب بعض الدول في إتباع التحرير المالي
58	المطلب الثاني: أهداف و متطلبات التحرير المالي
62	المطلب الثالث: : معايير تصنيف درجة التحرير المالي وأنواعه
67	المبحث الثالث: تقييم نظرية التحرير المالي
67	المطلب الأول: مؤشرات تقوم التحرير المالي
68	المطلب الثاني: : المخاطر الناتجة عن التحرير المالي
71	المطلب الثالث: نتائج التحرير المالي
72	المبحث الرابع: علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي
72	المطلب الأول: أعمال R.Mckinnon و E.schaw في التحرير المالي
78	المطلب الثاني: التحرير المالي بين التوافق مع أعمال R.Mckinnon و E.schaw والنقد
85	المطلب الثالث: شروط نجاح التحرير المالي
91	خلاصة الفصل الثاني
-	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

93	تمهيد الفصل
94	المطلب الأول: : تطور النظام المالي والمصرفي الجزائري
96	المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال
100	المطلب الثالث: العوامل الدافعة للإصلاح المالي
101	المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية وبداية التحرير المالي في الجزائر
102	المطلب الأول: قانون النقد والقرض والتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة
105	المطلب الثاني: هيكلية النظام المالي والبنكي في ظل التحرير المالي
107	المطلب الثالث: الجهاز المصرفي و موقفه من التحرير المالي
108	المبحث الثالث: أثر الإصلاحات التحرير المالي على النمو الاقتصادي والتطور المالي في الجزائر 1990/2011.
109	المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي
109	المطلب الثاني: تطور نمو الكتلة النقدية السنوي
111	المطلب الثالث: تطور القروض المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص
	المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية
	المطلب الأول:
	المبحث الثاني:
	المطلب الثالث:

	خلاصة الفصل الثالث
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

في السنوات الأخيرة برزت العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود ارتباط إيجابي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ، وقد ركزت معظم الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال على الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة على نمو الاقتصاد، وقد تمت الإشارة إلى أن هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في رفع معدلات الإدخار وبالتالي توفير موارد مالية إضافية للاستثمار وتراكم رأس المال، ومن خلال دورها في تحسين فعالية تخصيص الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الاستثمارات، وبالتالي فإن فعالية النظام المالي تتوقف على مدى كفاءته في أدار هاتين الوظيفتين، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن فعالية النظام المالي ترتبط ارتباطا كبيرا بدرجة تطوره، نتيجة لوجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي (Shaw ana (1973، M.ckinnon (1988، Maxwell Fry (1988، Gelb (1989، كما أن درجة تطور الأنظمة المالية يرتبط بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تسير أنظمتها المالية، حيث نجد أن معظم البلدان النامية أخضعت أنظمتها المالية لمجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي، مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (الدائنة والمدينة) أدنى من مستواها التوازني في السوق، وإتباع سياسة توجيه الإئتمان ، وتتمثل هذه الإجراءات ما أطلق عليها الاقتصادان M.ckinnon، Shaw " بالكبح المالي " وقد أوضحنا أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها الدول النامية بعد حرب ع2 لم تؤدي غلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي، وبالمقابل فقد دعى إلى التحرير المالي كأفضل سياسة لتحقيق تطور القطاع المالي وزيادة مساهمته في دعم النمو الاقتصادي.

حيث تعتبر أعمال كل من Shaw ana M.ckinnon (2000)، Levine (2004)، Dhingra (2004)، وآخرون والتي تمحورت غالبيتها حول موضوع الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي. وقد أكدت الدراسات هذه الدراسات على أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية، حيث أعتبرت هذه السياسة كحل ووسيلة فعالة لتوسيع وتيرة النمو الاقتصادي بهذه الدول. وبالتالي فإن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية.

حيث تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة، وللتسيير المركزي، فأصبحت المهمة الأساسية للبنوك هي تقديم القروض آليا للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة ، كما أن السياسة التنموية المتبعة

أوجلت امتلاك الدولة كليا للبنوك، وغلق المجال المصرفي، وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، حيث كانت مصدرا لتبذير الموارد المالية، وأدت إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية، ونتج عنها إختلالات في النظام الاقتصادي ككل حيث ارتفع معدلات التضخم، وتعمق العجز المالي للمؤسسات الحكومية، وقد زاد انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، الوضع الاقتصادي والمالي تأزما. مما استلزم تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي بغية التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وقد اعتمد هذا الإصلاح على منهج التحرير المالي الوارد في أعمال "شاو" و "ماكينون" عام 1973 الذي يهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة تكون بمثابة أساس جيد لتحقيق النمو المستمر، كما أن تحقيق النمو المستمر يتطلب أيضا رفع مستويات الادخار الخاص، والارتقاء بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي باشرت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير نظامها المالي والمصرفي وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 بتاريخ أبريل 1990 الذي إعتبر نقطة تحول في سير تنظيم القطاع المالي الجزائري قائم على أسس ليبرالية التي تركز على تحرير الاقتصادي والمالي للأنشطة.

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذا الموضوع سوف نعمل إلى طرح السؤال العام التالي:

❖ هل كان لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 رقم 1990؟

وحتى يتسنى للإمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في إطار تفعيل سياسة التحرير المالي؟
2. ما هي نتائج السياسة التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر في تطوير النظام المالي؟
3. ما مدى مساهمة سياسة التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي؟
4. في ظل تطبيق سياسة التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، هل من الممكن أن تخلق أزمة مصرفية في الدول النامية والناشئة؟

ولمعالجة إشكالية بحثنا سنحاول إجابة على هذه التساؤلات بالاعتماد على الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر .

2. لا يوجد تأثير واضح للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. مبررات اختيار الموضوع:

إن من الأسباب الموضوعية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو محاولة معرفة الأسس التي ارتكزت عليها الجزائر في تطبيقها لسياسات الإصلاح لقطاعها المالي بالإضافة إلى فهم سياسة التحرير المالي، كذلك أهمية الموضوع خاصة وأن النمو الاقتصادي مرهون بنجاعة النظام المصرفي للدولة.

أما فيما يخص الدوافع الشخصية فقد تمثلت في إثراء المكتبة الجامعية لموضوع جديد.

4. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الذي يلعبه النظام المالي والمصرفي كمحرك لنمو الاقتصاد، وأداة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فنبين فعالية الإصلاحات المالية المتخذة في الجزائر.

5. أهداف البحث:

يتمثل الهدف من وراء هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري، من خلال توضيح الإجراءات المتخذة في إطار إعادة الهيكلة وتحرير النظام المالي وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي، الذي يسمح بزيادة الادخار وتخصيص أحسن للائتمان ، وبالتالي معدل أعلى للنمو الاقتصادي.

6. صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء قيامي بهذه الدراسة هي نقص المراجع باللغة العربية في الموضوع خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، مما أدى بي على اللجوء إلى الترجمة وما كتبتها من صعوبات في إيجاد المصطلحات الملائمة والصحيحة باللغة العربية، وزيادة على ذلك نقص الدراسات والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع من ناحية الجزائر.

7. حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمانية (1970-2013): لقد تطرقنا في هذا الموضوع إلى دراسة حول التحرير المالي وآثره على النمو الاقتصادي وذلك بالتعرف على النمو الاقتصادي وسياسة التحرير المالي.

8. منهج البحث

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي، التحليلي والتاريخي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والسياستين الكبح المالي والتحرير المالي وذلك في الفصلين.

أما فيما يخص المنهج التحليلي فيكون من خلال مختلف النماذج الرياضية التي تخص النمو الاقتصادي والتحرير المالي أو تلك المتعلقة بدراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي من خلال إحصائيات ومنحنيات. كما ظهر المنهج التاريخي من خلال سرد مراحل نشأة التحرير المالي.

9. الدراسات السابقة

من خلال بحثنا قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوعنا ونذكر منها:

شكوري سيدي محمد "التحرير المالي وآثره على النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان سنة 2005، وقد تعرض في هذا الموضوع إلى جانب هام من التحرير المالي والمصرفي

و هذه الدراسة شملت أربع فصول دلت النتائج على وجود علاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي غير أنها ضعيفة وهذا من خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، توصل إلى ضرورة الإصلاح وتحرير القطاع المالي من أجل دعم النمو الاقتصادي.

- د.بن بوزيان محمد، بن علال بلقاسم "التطور المالي أساس نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري 1990/2011-دراسة قياسية بإستعمال طريقة التكامل المتزامن- وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي بعد 1990، كما توصلنا أن نجاح سياسة التحرير المالي يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

10. هيكل البحث

قد شملت هذه الدراسة فصلين نظريين وآخر خصص للجانب التطبيقي، حيث حاولنا في الفصل الأول حيث وضعنا مختلف المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات والنماذج القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثاني الإمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي وخدماته الأساسية وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى سياسة الكبح المالي التي عرفها ماكينون سنة 1973، باعتبارها كانت مطبقة في الدول النامية ومالها من آثار سلبية على الاقتصاد.

ولنمهد الطريق لسياسة التحرير المالي باعتبارها سياسة بديلة عن الكبح المالي حيث حاولنا إعطاء تعاريف و مفاهيم متعلقة بها، كما تطرقنا إلى أنواع هذه السياسة، وعرض أعمال ماكينون وشاو التي وضحا فيها الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي مع ذكر أهم الأعمال الاقتصادية المؤيدة لأعمالهما وأهم الأعمال المعارضة مع ذكر أهم الانتقادات.

ولنختم الفصل بذكر الشروط الواجب توافرها من استقرار كلي وتدرج في تطبيق هذه السياسة من أجل إنجاحها.

الملاحق

الملحق رقم 01: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

tc

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0717	-2.776439	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.626784	1% level Test critical values:
	-2.945842	5% level
	-2.611531	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.3464	-2.456405	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.234972	1% level Test critical values:
	-3.540328	5% level
	-3.202445	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 9 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.3522	-0.822439	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.634731	1% level Test critical values:
	-1.951000	5% level
	-1.610907	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 9 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.6562	-1.215715	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.639407		1% level	Test critical values:
	-2.951125		5% level	
	-2.614300		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.0001	-5.741722	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.186481		1% level	Test critical values:
	-3.518090		5% level	
	-3.189732		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 8 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.1495	-1.392225	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.632688		1% level	Test critical values:
	-1.950687		5% level	
	-1.611059		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-17.12125	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.596616	1% level Test critical values:
	-2.933158	5% level
	-2.604867	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-16.98219	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.192337	1% level Test critical values:
	-3.520787	5% level
	-3.191277	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-17.32082	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.621185	1% level Test critical values:
	-1.948886	5% level
	-1.611932	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.13416	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.596616	1% level	Test critical values:
	-2.933158	5% level	
	-2.604867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.08122	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.192337	1% level	Test critical values:
	-3.520787	5% level	
	-3.191277	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.26038	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.621185	1% level	Test critical values:
	-1.948886	5% level	
	-1.611932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	04
01-02	خطوات التحرير المالي	63
02-02	معايير لتحديد درجة التحرير المالي	64
03-02	العلاقة الإيجابية القوية بين معدل الفائدة الحقيقي على الودائع والنمو الاقتصادي.	81
01-03	البنوك التجارية الأجنبية في الجزائر قبل الاستقلال	95
02-03	تطور معدلات الفائدة والتضخم خلال الفترة الممتدة من 1990-2003	103
03-03	تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990-2004	105
04-03	تطور معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 1990-2011	109
05-03	تطور نمو الكتلة النقدية السنوي في الجزائر 1990-2011	110
06-03	تطور نسبة القروض المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي في الجزائر 1990-2011	112

2. قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي	24
02-01	نموذج Solow بإدخال التقدم التقني	28
01-02	نتائج تحديد سعر الفائدة تحت مستواه التوازني	48
02-02	أثر تحديد سعر الفائدة إداريا على ميزان المدفوعات	53
03-02	أثر معدل فائدة الحقيقي على الادخار، الاستثمار، النمو	76
04-02	قنوات انتقال تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية	83
05-02	التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي	88